وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

الأزمة الخليجية.. حين يصبح التوتر ضرورة لبقاء النظام

في السياسة، كما في التاريخ، لا تكون الحروب والصراعات دائمًا نتيجة أخطاء في الحسابات أو سوء تقدير للمصالح. فهناك أنظمة حكم تجعل من التوتر الدائم جزءًا من آلية بقائها، وتتعامل مع الأزمات الخارجية باعتبارها وسيلة لتأجيل مواجهة أزماتها الداخلية. ومن يتأمل سلوك النظام الإيراني خلال العقود الماضية، وما نشهده اليوم من تجدد المواجهات العسكرية ومن مماطلات ومراوغات في المفاوضات مع الولايات المتحدة، واستمرار سياسات الاعتداء والتصعيد والابتزاز تجاه دول الجوار، يدرك أن المسألة تتجاوز مجرد خلافات سياسية أو نزاعات إقليمية عابرة.

الصورة واضحة؛ النظام الإيراني ليست لديه النية ولا يرغب في انهاء حالة التوتر والمواجهات في المنطقة، الحالة التي أوجدها منذ تسلمه السلطة في إيران في العام 1978.

هذا النظام يجد نفسه اليوم أمام تحديات داخلية وخارجية غير مسبوقة. فهو يواجه اقتصادًا مثقلًا بالعقوبات، وتراجعًا في مستويات المعيشة، وتضخمًا مرتفعًا، ومطالب شعبية متزايدة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن حالة من الإرهاق العام التي أصابت قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني بعد سنوات طويلة من الصراعات والمواجهات والعزلة الدولية.

وفي مثل هذه الظروف، يصبح استمرار حالة التوتر الخارجي أداة سياسية مفيدة لأي نظام يواجه ضغوطًا داخلية متزايدة. فوجود عدو خارجي، أو التلويح بأخطار محدقة، يساعد على توحيد الجبهة الداخلية خلف السلطة الحاكمة، ويجعل الأولوية الوطنية منصرفة إلى مواجهة التهديدات الخارجية بدلًا من الانشغال بمساءلة السلطة أو المطالبة بالإصلاح والتغيير.

هذه ليست ظاهرة جديدة في التاريخ السياسي. فقد شهد العالم تجارب عديدة لأنظمة وظفت الصراعات الخارجية لتبرير القيود الداخلية وتأجيل الاستحقاقات الوطنية. وفي العالم العربي عرفنا، خلال عقود طويلة، أنظمة رفعت شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، وجعلت من استمرار الصراع العربي الإسرائيلي مبررًا لتعليق الإصلاحات السياسية، وتقييد الحريات، وتأجيل المطالب الشعبية المتعلقة بالتنمية والعدالة والمحاسبة.

وإذا كان ذلك قد حدث في تجارب عربية سابقة، فإن ما نشهده اليوم في إيران يبدو أقرب إلى النسخة المعاصرة من المنطق ذاته. فكلما ازدادت الضغوط الداخلية، ارتفعت وتيرة الخطاب التعبوي، وتصاعدت حدة المواجهات الإقليمية، وتراجعت فرص التوصل إلى تسويات مستقرة ودائمة.

لقد كشفت حرب الأربعين يومًا حجم التحديات التي يواجهها النظام الإيراني. فالحرب لم تقتصر آثارها على الجوانب العسكرية، بل امتدت إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما أنها أظهرت حدود القوة التي سعى النظام إلى بنائها على مدى عقود، وكشفت هشاشة الكثير من الفرضيات التي استندت إليها استراتيجيته الإقليمية.

والأهم من ذلك أن الحرب وما سبقها من أحداث أدت إلى تقليص نفوذ إيران الإقليمي بصورة واضحة، وأضعفت عددًا من الأدوات والأذرع التي اعتمدت عليها طهران لسنوات طويلة في توسيع نفوذها خارج حدودها. كما أن الكلفة الاقتصادية والبشرية لهذه السياسات أصبحت أكثر وضوحًا بالنسبة للمواطن الإيراني الذي يرى أن موارد بلاده وثرواتها قد بُدِدت واستُنزفت في مشاريع خارجية لم تنعكس على مستوى معيشته أو رفاهيته أو مستقبله.

ومن هنا يمكن القول إن الحصيلة النهائية لمشروع "تصدير الثورة" تبدو مختلفة تمامًا عما كان يتصوره منظروه قبل عقود. فبدلًا من تحقيق الازدهار والتنمية وتعزيز مكانة الدولة الإيرانية، وجدت إيران نفسها أمام عقوبات طويلة الأمد، وعلاقات متوترة مع محيطها ومع دول وازنة أخرى، وأعباء اقتصادية وسياسية ضخمة، وتراجع في مستوى الثقة بين السلطة وقطاعات واسعة من المجتمع.

ولعل أكثر ما يقلق النظام الإيراني اليوم هو إدراكه أن المواطن الإيراني أصبح أكثر وعيًا بكلفة هذه السياسات ونتائجها. فالشعوب قد تتحمل الصعوبات لفترات طويلة عندما تقتنع بجدواها، لكنها تبدأ بطرح الأسئلة الصعبة عندما تتراكم الخسائر وتغيب المكاسب الملموسة.

لهذا السبب يبدو استمرار التوتر بالنسبة للنظام خيارًا مريحًا أكثر من خيار السلام. فالسلام الحقيقي يفتح الباب أمام الأسئلة المؤجلة، ويعيد التركيز إلى قضايا الاقتصاد والتنمية والبطالة ومستويات المعيشة والحوكمة الرشيدة. أما استمرار الأزمات فيوفر للنظام فرصة إضافية لكسب الوقت وتأجيل المواجهة مع استحقاقات الداخل.

أما بالنسبة لدول الخليج العربية، فإن الدرس الأهم يتمثل في ضرورة التعامل بواقعية مع هذه المعطيات. فالرغبة الصادقة في السلام والاستقرار يجب أن تبقى هدفًا ثابتًا لا حياد عنه، لكن هذه الرغبة ينبغي أن تقترن باليقظة والحذر والاستعداد الدائم. فالتجارب السابقة أثبتت أن بعض الأنظمة لا تنظر إلى التهدئة باعتبارها فرصة لبناء الثقة، بل باعتبارها استراحة مؤقتة تعيد خلالها ترتيب أوراقها استعدادًا لجولة جديدة من التصعيد.

إن شعوب الخليج، كما شعوب المنطقة كلها، تستحق أن تعيش في بيئة يسودها الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون. غير أن تحقيق هذا الهدف يظل مرهونًا بوجود إرادة سياسية حقيقية تتخلى عن منطق التوسع والابتزاز والصراع الدائم، وتؤمن بأن مستقبل الشعوب لا يُبنى على الأزمات المفتوحة، بل على السلام والتنمية وحسن الجوار؛ وحتى يتحقق ذلك، سيظل من الحكمة أن نتمسك بالأمل في السلام، وأن نستعد في الوقت ذاته للتعامل مع واقع إقليمي ما زالت تحكمه حسابات معقدة تجعل من التوتر، بالنسبة لبعض الأنظمة، ضرورة للاستمرار والبقاء.

يستمر حتى 31 أغسطس المقبل

غداً بدء سريان حظر العمل وقت الظهيرة

المنامة - وزارة العمل

اعتباراً من يوم غد الإثنين (15 يونيو) يبدأ سريان تطبيق القرار رقم (5) لسنة 2026 بتنظيم حظر العمل وقت الظهيرة خلال فترة الصيف، والذي يستمر من 15 يونيو إلى 31 أغسطس المقبل، حيث يحظر القرار تشغيل العمال في الأماكن المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى الرابعة عصراً.

ويأتي تطبيق القرار في إطار الجهود المستمرة لاستدامة بيئة العمل الآمنة، وحماية العمال وتأمين سلامتهم من الإجهاد الحراري وضربات الشمس ومخاطر أمراض الصيف، والحد من الحوادث المهنية خلال هذه الفترة من العام، التي تشهد فيها البلاد ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة ونسب الرطوبة.

وبالتزامن مع دخول قرار حظر العمل حيز التنفيذ، أعدت وزارة العمل خطة تشمل إقامة عدد من الورش التثقيفية بمشاركة مسؤولي ومشرفي السلامة المهنية في منشآت القطاع الخاص، وتعميم المواد الإرشادية، وغير ذلك من رسائل التوعية الموجهة للعمال بشأن التدابير اللازمة للوقاية من مضاعفات الإجهاد الحراري ومخاطر التعرض لأشعة الشمس المباشرة وقت الظهيرة.

وقد خصصت وزارة العمل الرقم (17873921) للتواصل هاتفياً خلال الفترة من الساعة السابعة صباحاً حتى الرابعة عصراً، طوال أيام الأسبوع، أو عن طريق المراسلات عبر تطبيق (الواتساب) على نفس الرقم لتمكين أفراد المجتمع من الإبلاغ عن أي ملاحظات أو مخالفات أثناء فترة حظر العمل.

ويعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (192) من قانون العمل في القطاع الأهلي، الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012، والتي تنص على أنه: "يعاقب كل من يخالف أياً من أحكام الباب الخامس عشر والقرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين". وتتعدد العقوبة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة، وتضاعف العقوبة في حال تكرارها.

استحداث برنامج متخصص في الضيافة والفندقة

اتفاقية ثلاثية لدعم توسعة "ناصر العلمي والتقني" في المحرق

ضاحية السيف - المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية

وقّعت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، ومركز ناصر العلمي والتقني، ومبرة الكوهجي الخيرية، اتفاقية تعاون تهدف إلى دعم وتمويل مشروع تطوير وتأهيل وتجهيز الفرع الجديد لمركز ناصر العلمي والتقني بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار بمحافظة المحرق، بما يسهم في توفير بيئة تعليمية وتدريبية متطورة، وتعزيز البرامج المهنية والتقنية ذات الأثر المستدام، إلى جانب استحداث برنامج تدريبي متخصص في مجال الضيافة والفندقة.

وبهذه المناسبة، أشاد القائم بأعمال الأمين العام للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، إبراهيم دلهان الدوسري، بالتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظّم، واهتمام جلالته المتواصل بتطوير المسيرة التعليمية في مملكة البحرين، مثمنًا دعم سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، لفكرة مركز ناصر العلمي والتقني وحرص سموه على تطوير برامجه ومشاريعه التعليمية والتدريبية.

وأكد الدوسري أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار حرص المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية على دعم المبادرات التعليمية والتدريبية النوعية التي تسهم في إعداد الكوادر الوطنية وتأهيلها للمشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الشاملة، مشيرًا إلى أن مركز ناصر العلمي والتقني يُعد أحد المشاريع التنموية الرائدة التي أطلقتها المؤسسة عام 2014، وأن توقيع هذه الاتفاقية يمثل خطوة جديدة في مسيرة توسعه من خلال إنشاء فرع جديد بمحافظة المحرق، بما يتيح الفرصة لاستفادة عدد أكبر من الطلبة والشباب من البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة، ويعزز دوره في رعاية وتنمية الكفاءات الوطنية الواعدة.

كما أعرب عن بالغ الشكر والتقدير لمبرة الكوهجي الخيرية على مساهمتها في دعم هذا المشروع النوعي، بما يعكس أهمية الشراكة المجتمعية في دعم المبادرات التنموية والتعليمية ذات الأثر المستدام.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لمركز ناصر العلمي والتقني، الدكتور عبدالله بن ناصر النعيمي، أن مشروع الفرع الجديد يمثل نقلة نوعية في مسيرة المركز نحو توسيع نطاق خدماته التعليمية والتدريبية، وتوفير فرص أكبر للشباب للاستفادة من البرامج المتخصصة التي تواكب احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الوطنية.

وأوضح أن المركز يواصل تطوير برامجه ومبادراته وفق أحدث الممارسات التعليمية والتقنية، مشيرًا إلى أن البرنامج المستحدث في مجال الضيافة والفندقة سيشكل إضافة نوعية للبرامج التدريبية التي يقدمها المركز، وسيسهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة تمتلك المهارات المهنية والتطبيقية اللازمة للنجاح في هذا القطاع الحيوي.

بدوره، أعرب رئيس مجلس أمناء مبرة الكوهجي الخيرية، الأستاذ عبدالغفار عبدالرحيم الكوهجي، عن اعتزاز المبرة بالمساهمة في دعم هذا المشروع التعليمي والتنموي، انطلاقًا من إيمانها بأهمية الاستثمار في الإنسان وتمكين الشباب من اكتساب المعرفة والمهارات التي تؤهلهم للمستقبل.

وأكد أن المبرة تحرص على دعم المبادرات النوعية ذات الأثر المستدام، ولا سيما المشاريع التعليمية والتدريبية التي تسهم في بناء القدرات الوطنية وتهيئة الشباب لسوق العمل، مشيرًا إلى أن الشراكة مع المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية ومركز ناصر العلمي والتقني تمثل نموذجًا فاعلًا للتعاون المجتمعي الهادف إلى دعم التنمية المستدامة وتعزيز الفرص التعليمية والتدريبية لأبناء الوطن.